المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض

Small and Medium Enterprises in Algeria

Between the problematic of economic development and the requirements of advancement

زبير عياش — جامعة أم البواقي — zoubeirayache@yahoo.fr

سعاد قوفي — جامعة أم البواقي — Email: Guoufi.Souad@univ-oeb.dz

Received:30/05/2016 *Accepted: 30/06/2016* *Published:15/12/2016*

ملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات وتطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة التكتلات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مختلف الاندماجات الحاصلة بين المؤسسات الكبيرة في العالم الصناعي مما أدى برجال الأعمال ومقرروا السياسات التنموية إلى دعم النمو لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في الدول المتقدمة والنامية على السواء فأصبح دعم هذا القطاع توجها اقتصاديا عالميا، خاصة وأن هذا التوجيه يحمل في طياته مضامين إيجابية لجميع الدول وبصورة خاصة النامية منها التي تبحث عن أدوات تنموية جديدة لمواجهة تحديات العولمة. ونحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب على السؤال التالي: ما هي المكانة التي يحتلها نموذج التنمية الاقتصادية القائم على دعم الـ مص م ضمن مختلف نماذج التنمية الحديثة وما هي تحدياتها ومتطلبات النهوض ؟

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التحديات، متطلبات النهوض.

Abstract:

The global economy has witnessed major changes and developments resulting from the phenomenon of political and economic blocs, as well as the various mergers between large institutions in the industrial world, which led businessmen and development policy makers to support the growth of the SME sector in developed and developing countries The support of this sector has become a global economic trend, especially as this guidance carries positive implications for all countries, especially developing ones, which are looking for new development tools to meet the challenges of globalization.

In this study, we try to answer the following question: What is the status of the model of economic development based on supporting the establishment within the various models of modern development and what are its challenges and the requirements of advancement?

key words : Small and medium enterprises, economic development, challenges, promotion requirements.

* مرسل المقال: **زبير عياش**

مقـــــدمة:

المقاولات الصغيرة في الجزائر التي عادة ما ينشئها المتخرجون- مع حداثة تجربتها تواجه منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية، ولهذا يرى البعض أن الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تواصل السير في ظل واقعين متناقضين:

الواقع الأول: منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار.

الواقع الثاني: يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإرادات، حيث أصبحت هياكل الدولة والإرادات تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها.

وانطلاقا من هذه الصورة إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح والانطلاق بتوفير مستلزمات ومتطلبات النهوض وتفعيل التنمية بهذا القطاع الأساسي، مما يفرض على واضعي سياسات التشغيل في الدول استحداث أنواع جديدة من التدريب والتكوين تجمع بين المؤهلات التقنية وحاجة السوق، وهذا ممكن في ظل نظرة جديدة للمقاولة المتفتحة في نفس الوقت على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة.

سنحاول من خلال هذه المداخلة إلقاء الضوء على خصوصية وأهمية المؤسسات الص و الم من خلال نظريات التنمية الاقتصادية المتعلقة بها وأهم معوقات النمو التي تعترض هذا القطاع وكيفية مواجهتها،وتبيان مدى مساهمتها العملية في التنمية الاقتصادية في بعض دول العالم وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: العراقيل الطبيعية والمصطنعة المجابهة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: إجراءات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

رابعا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض دول العالم.

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا المحور أهم نظريات التنمية الاقتصادية وموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه النظريات باعتبارها إحدى أهم أشكال الاستثمار الموجه لتلبية الطلب الاستهلاكي

1.مفاهيم أولية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعترف جميع الدارسين والباحثين في مجال تنمية الـ م ص م بصعوبة وضع الحدود الفاصلة التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة والتي تطرح إشكالا مهما لدى الدراسة، وهذا لتوفر مجموعة من الأسباب التي تعيق توحيد مفهوم الـ م ص م، أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ- اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول: حيث تتميز الدول المتطورة بدرجة نمو اقتصادي عالية ومتزايدة، كما تتمتع بتكنولوجيا صناعية جد متطورة، أما الدول المتخلفة فتتميز بدرجة بنمو اقتصادي بطئ متذبذب واقتصاد هش وضعيف، لهذا فالمؤسسة التي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة في الدول متطورة كالـ و م أ أو فرنسا يمكن أن تصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول نامية مثل الجزائر أو مصر.[1]

ب . اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية: إن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسات فلو قمنا بإجراء مقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري فنجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد، عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظرا لحجم إستثمارتها ورؤوس أموالها.

وبالرغم من العراقيل التي تحول دون تحديد تعريف شامل لـ م ص م فإن مختلف الباحثين والمهتمين بتنمية هذا القطاع يتفقون على توفر مجموعة من المعايير الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى تحديد تعريف شامل يميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

أ. المعايير الكمية: وتتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية والنقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات مثل: عدد العمال، حجم الإنتاج، رأس المال، رقم الأعمال... الخ

ب. المعايير النوعية: ترتكز هذه المعايير على خصائص ومميزات هذه المؤسسات مثل ك استقلالية إدارة وملكية المؤسسة، محدودية السوق التي تسيطر عليها المؤسسة، صغر حجم بالمقارنة مع المؤسسات العاملة في نفس النشاط ... الخ

على الرغم من كل هذه الاختلافات السابقة التي تحول دون وجود تعريف موحد لـ م ص م إلا أن جميع الباحثين يتفقون على أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة أهم هذه المميزات مايلي:

أ. سهولة التأسيس ومرونة الإدارة: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات, ومن ثمة فهي أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن.

ب . التجديد: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم.

ج . المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق الـ م ص م محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجيهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق.

د. سمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب الاقتصادية: على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا عن استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة وإعداد الأجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا "وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.[2]

1.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظريات التنمية الاقتصادية [3]:

لقد أصبحت التنمية مسألة اجتماعية وسياسة تحتل مكانة هامة في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، ونتيجة لهذا ظهرت العديد من النظريات تحاول كل منها تصور للسياسة التي تنتهجها الدول النامي لتحقيق التقدم الاقتصادي.

إن التنمية الاقتصادية فتتعدد مفاهيمها لكنها تتفق في أنها تعني العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا ما يقتضي العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي للدولة، بما أن الأوضاع الاقتصادية والموارد المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية تختلف من دول إلى أخرى ظهرت مشكلة كيفية اختيار الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية في كل دولة، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تحاول كل منها وضع سياسات تنموية تساعد الدول على الخروج من دائرة التخلف في أقصر مدة ممكنة وبتكاليف أقل، أهم هذه النظريات سنوجزها باختصار فيما يلي:

أ– نظرية جوزيف شومبير في التنمية الاقتصادية: يعتبر جوزيف شومبير Joseph Schumpeter أحد اقتصاديي القرن العشرين الذين وجهوا اهتماما خاصا لدراسة التطور والنمو الاقتصادي، والشخصية الرئيسية في تحليل شومبيتر للتنمية هي المنظم، والذي يصد به ذلك الرجل ذو النظر الثاقب الذي يلمح فرص تقديم وسيلة حديثة للإنتاج أو سلعة جديدة، ومن ثمة يسعى لاستخدامها بتدبير المال اللازم وجمع عوامل الإنتاج، ونظرا للاهتمام الكبير الذي أبداه شومبيتر لمفهوم المنظم في مجال التنمية الإقتصاية، فإنه قام بدارسة أبعاد النموذج المنظمي والتنمية، ورأى أن المنظم هو أولا وقبل كل شيء مجدد ينفذ توليفات جديدة، ومن ثمة يقدم القوة الدافعة للتنمية، وانتهى إلى المذهب المنظمي يتضمن نشاطا ناجحا يهدف إلى المبادرة بالقيام بمشروع يستهدف الربح أو الحفاظ على المشروع وتنميته، وغالبا ما تكون هذه الترعة مرتبطة في التنمية الاقتصادية بالاستعداد لتحمل المخاطرة.

ب– نظرية النمو المتوازن: ترتبط هذه النظرية أساسا بالاقتصادي راغنار نوركس (R.NURKS) وترتكز هذه النظرية على أن تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الوطني، لا يتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، وهذا ما يؤدي حتما إلى نمو جميع هذه القطاعات بشكل متوازن، لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، وحسب رأي مؤيدي هذه النظرية أن الاستثمار في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من النظريات الاقتصادية للمجتمع، وهذا ما يؤدي حتما إلى استقلال الاقتصاد الوطني، إن هذه النظرية تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات خاصة تلك المواجهة لتلبية الطلب الاستهلاكي الداخلي وهذا ما سيعمل حتما على توسيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج– نظرية النمو غير المتوازن: تقوم النظرية على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، وبالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى بروز الحاجة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق يؤكد هيرشمان (ALBERT.HIRSCHAN) أن انطلاق الاستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي إلى خلق مشاريع أخرى وهذا ما يقودنا إلى تحقيق التوازن، كما يرى أن أنسب الطرق للتنمية هي يؤدي اختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الاتجاه.

د– نظرية الدفعة القوية: يقول صاحب هذه النظرية أن علاج التخلف يتطلب في مرحلته الأولى دفعة قوية من الجهود والتضحيات تبذل في نفس الوقت، وأن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة إذ لا يؤدي إلى تطور اللازم في البنيان الاقتصادي ولا تمهد الطريق للتنمية، مما تعني نظرية القوية ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية، وينطوي مبدأ الدفعة القوية عند روزنشين رودان(P.ROSENSTEIN-RODAN) أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد حاول هذا الاقتصادي وضع أسلوب للتصنيع بالدول النامية بانتقاده لنموذج التصنيع الروسي القائم على بناء

جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل معتمدا أساسا على الصناعات الثقيلة مما استلزم قدرا هائلا من الموارد، لهذا يصر روزنشتين رودان على أن الأسلوب الأمثل للدول النامية ينطلق من توجيه حجم كبير – دفعة واحدة– من الاستثمارات في مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية فقامتها في وقت واحد، في حين أن إقامتها على إنفراد لم يكن ليحقق تلك الجدوى.

هـ– التصنيع كأسلوب للتنمية الاقتصادية: تعاني الدول بعض الاقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الإختلالات الهيكلية، ولقد اختلفت إستراتيجيات التصنيع بين الرأسمالية والدول الاشتراكية.

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على اعتقاد أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الزيادة على السلع الاستهلاكية والوسيطة يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات والآلات ومختلف السلع الرأسمالية وبالتالي تنمو الصناعات الثقيلة. أما الدول الاشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا فانتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي وتتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة، إذ تتمثل عملية التصنيع في هذا الدول في بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تنتج المعدات والآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

نستنتج من العرض المتقدم أن النظريات المقترحة كل منها يحتوي على فكرة سليمة يمكن الانتفاع بها وفقا للظروف السائدة في كل دولة، لكن ما يلاحظ في الآونة الأخيرة أنه أصبح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للتنمية الاقتصادية توجها اقتصاديا عالميا، لما تحمله في طياتها من مضامين إيجابية لجميع الدول وخاصة الدول النامية منها، وهذا ما يستشف من الفقر الموالية التي سنتناول فيها أراء وأفكار بعض الاقتصاديين حول أهمية هذا التوجيه التنموي الجديد.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المفكرين المعاصرين:[4]

فيتناول هذا الفرع أراء بعض المفكرين المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية حول أهمية الـ م ص م عملية التنمية، إن المؤسسة الصغيرة والمذهب المنظمي عبارتان تستخدمان غالبا كمرادفين، فلقد جاهد الاقتصاديون وقتا طويلا في سبيل وضع تعريفاتهما،حيث سبق وأشرنا إلى ما يحضى به المنظم لدى شومبيتر من أهمية خاصة في تحليله للتنمية الاقتصادية ووجدنا أن عرض المنظمين يتوقف على معدلات الأرباح والبيئة الاجتماعية السائدة. غير أن هناك اقتصادي آخر يدعى ألبرت شابيرو Albert Shapero كان قد جد في سبيل تفسير أوسع للنموذج المنظمي، بحيث يشمل في نظره القيام بالمبادرة الخلاقة التي تتجاوز نطاق تكوين المؤسسة، ويلخص دور المنظم الرئيسي، من وجهة نظره في تنظيم موارد إنتاجية وتعبئتها، مفترضا وجود مخاطرة تحتمل الخسارة أو الفشل في ظل ظروف تتسم بالتقلب وعدم اليقين، كما جد في شرح أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية في نجاح أو فشل المنظم بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى.

وقد كان ألفين توفلر Alvin Toffler واحدا من علماء المستقبل عندما تنبأ في كتابه: صدمة المستقبل –Futur Shock– سنة 1970 بنهوض الترعة إلى المخاطرة وروح منظمية جديدة، فعندما نشر كتابه: الموجة الثالثة –The Third Wave– سنة 1981 كان توفلر يتحدث عن البت الالكتروني –Electronic Cottage– الخاص بالأعمال التي تؤدي في المنزل، وفي أحدث كتاب له: المشاهد والوعود–Previews and Promises– سنة 1983 فحص توفلر الأعمال الـ 350000 التي تمتلكها نساء في الولايات المتحدة الأمريكية ويزاولنها في منازلهن، ويرى توفلر هذه الأعمال وكأنها جزيرة صغيرة في الاقتصاد لم تكتشف بعد رغم أنها مسؤولة عن ملايير من الدولارات، ويرى توفلر أن الصناعات التحويلية الكبيرة كصناعات السيارات، الصلب والمطاط وغيرها من الصناعات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد،

وكأنها سكرة الموت القاضية، وفي ذات الوقت الذي نشاهد فيه نهوض الالكترونيات، والحسابات الآلية، والهندسة الوراثية وغيرها من الصناعات الدقيقة، إذ يقول توفلر إن ما يحدث الآن ليس انحسارا بقدر ما هو بناء قاعدة مجتمع التكنولوجية الاقتصادية بأكملها من جديد، والقضية الرئيسية التي يعالجها توفلر في كتابه هي أن الأزمة الراهنة ليست أزمة إعادة بناء، بل إنها أزمة انهيار الموجة الثانية القديمة(عصر الاقتصاد الصناعي) وبزوغ موجة ثالثة جديدة تؤدي دورها طبقا لمبادئ مغايرة، مما يحمل بين طياته ما أسماه توفلر نقيض الاقتصاد الكبير De-Massified Econmy.

ثمة اقتصادي آخر هو هاجن(E.E.Hagen) قام بوضع نظرية عامة للتنمية الاقتصادية تشرح المنظمة كنتيجة جاءت لدى جماعات ذات مستوى أدنى تبحث عن وسائل غير تقليدية لتحقيق الذات من خلال مغامرات اقتصادية خلاقة، وفي رأي هاجن أن قيم المجتمعات التقليدية تعتبر قيدا على عملية التنمية، إذ تعتمد التنمية التي عرفها بأنها عملية تكنولوجية بالضرورة، على أفراد قادرين على للإبداع وفي المجتمعات التقليدية تعمل الأنماط السائدة على كبح ظهور المنظمين، وفي الوقت نفسه استخدمت معظم تحليلات اقتصاديات العالم الليبرالية والنيوكلاسيكية، المنهج الثنائي أساسا نظريا، ومعنى ذلك الافتراض بوجود قطاعين:

. القطاع الحديث أو المنظم.

. القطاع التقليدي المتخلف أو غير المنظم.

وفي أبسط صورة لهما يعكس مثل هذين التقسيمين التفرقة بين المؤسسات الكبيرة الحجم والنشاطات الحكومية المنظمة والحديثة وبين المؤسسات الصغيرة الحجم، غير أن الاقتصادي فرنسيك ودي فاليروFRANSISCO-VALIRO بحيث مفهوم القطاع غير الرسمي أو المنظم من منظور مخالف، ساعد في تكوين اتجاه نحو دراسة المؤسسات الصغيرة في سياق الاقتصاد ككل وليس كنوع من قطاع مستقبل بذاته للمؤسسة الصغيرة، وأوضح كيف أن إنتاجا صغيرا يمكن أن يعيش جنبا مع حركة التصنيع الرأسمالية، بل أوضح أيضا كيف أن الإنتاج الصغير قد زادت أهميته فعلا من خلال أدائه أدوارا تكمل بالضرورة الإنتاج الكبير، وأبرز أيضا كيف أن مؤسسات جديدة يمكن أن تؤسس لأداء وظائف لم تكن موجودة حتى قبل مجيئ حركة التصنيع، أو وجود استيراد سلع الاستهلاك على نطاق واسع.

كما أشار راي بروملي(Ray Bromley) إلى أن دور المؤسسة الصغيرة في التنمية الاقتصادية تناول مناقشته علماء خلال قرن من الزمن، حيث تنحى الفوضويون والماركسيون عن هذه القضية منذ مدة طويلة أي منذ 1872، عندما ظهر خلاف بين مناصري المؤسسات الصغيرة والمشاركة الديمقراطية واللامركزية من ناحية، وبين دعاة حركة التصنيع السريع والإنتاج الكبير والحكومة المركزية بصورة متزايدة من ناحية أخرى، حيث أطلق على أولئك الذين ابتدعوا نظريات مؤازرة صغار المنتجين عبارة لينين:" منظري البورجوازية الصغيرة " واتهموا بأنهم يرغبون في تأجيل حركة التصنيع التنمية.

ثانيا: العراقيل الطبيعية والمصطنعة المجابهة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير التجارب الدولية للعديد من القطاعات الصناعية خصوصا الناشئة والمتوسطة منها إلى المشاكل التي أدت إلى فشل تلك المشروعات في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة، ومعايير متجانسة وعرض منتظم.

ترجع المعوقات التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات إلى مسببات هيكلية إجرائية " متعلقة ببيئة ومحيط المؤسسة الذي تنشط فيه"،وهو ما اصطلحت عليه في هذا البحث بالمعوقات المصطنعة، ومسببات أخرى متعلقة بالمؤسسة وكيفية تسييرها"معوقات طبيعية، كما يمكن أن تكون المسببات خارجية تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما سعت إلى الخروج عن نطاق الأسواق المحلية ومحاولة اختراق السوق العالمي أو العكس،و هذا الأخير يسمى بالعولمة الإجتياحية.

تتعلق المعوقات المصطنعة بالاصطدام المستمر للاستثمار الخاص بالرشوة والفساد الإداري فضلا على عدم تطور التمويل.

إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أشد ما تميل إلى تمويل بنكي نظرا لعدم استطاعتها اللجوء إلى البورصات والسوق المالية[5]، فالبنوك والمؤسسات المالية تعتبران الشريك الفاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فهذه الأخيرة إحدى المتغيرات الجديد التي رميت في أحضان هذه البنوك التي غالبا ما ترفض عملية الإقراض دون ضمان لها لأنها ترى في ذلك ما يهدد بقاءها هي الأخرى،حيث يفتقد البنك لمعلومات حول مدى وفائهم للتسديد.[6]

فضلا عن السياسة الذهنية غير الاقتصادية . ضمن المعوقات المصطنعة .، والتسيير الغير القادر على وضع ميكانيزمات استثمار النامية لايل المحيط من ضرائب وجمارك وإضافة إلى مشكلة العقار والبنى التحتية، واتصالات غير مكيفة مع اقتصاد السوق وأيضا القيود التشريعية لما تتسم به من بطء وتعقيدات في الإجراءات الإدارية حيث أصبحت معرقلة أكثر منها إجراءات لازمة وضرورية،إذ يفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف، المقاولات الصغيرة في معظم الدول النامية تواجه منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية، ولهذا يرى البعض أن هذه الدول تواصل السير في ظل واقعين متناقضين:[7]

الواقع الأول: منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار.

الواقع الثاني: يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإرادات،حيث أصبحت هياكل الدولة والإرادات تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها. أي أن البيروقراطية بلغت مستويات خطيرة لأن الأمر لا يتعلق بنقائص ستختفي مع مرور الزمن، بل مخلفات كبيرة في سوء التسيير غير مقبولة " [8] ومحيط بهذه الخصائص لا محالة أنه يقرر تكاليف إضافية كبيرة تجعل المؤسسة لا تستجيب لما هو منتظر منها في مجال توفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات والأسعار التنافسية،

حيث أنه إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن الإدارة خصوصا في الدول النامية لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بسرعة وبكفاءة عالية،

ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية[9] ،فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاط المؤسسة يتطلّ الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ممّا ضيّع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية نتيجة للوقت الطويل المستغرق لإنشاء مؤسسة أو دراسة ملف طلب قرض أو معالجة مشاكلها.

المعوقات من النوع الثاني وهي الأهم وهي المتعلقة ببيئة ومحيط المؤسسة الذي تنشط فيه"، تتعلق هذه المعوقات الأخيرة بطبيعة هذه الصناعة بما يتضمنه من شخصية المقاول كضعف روح التقاول وصعوبات المحيط الإداري والتنظيمي الداخلي، حيث يعيش رواد الأعمال في بيئة معلوماتية ضعيفة فصعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار

على أسس اقتصادية رشيدة، وهذه الوضعية تعرقل عملية تطورها نحو قنوات الإنتاج الصحيحة، ويرجع ذلك إلى افتقار جل المسيرين للتفكير الديناميكي،حيث تتميز أصحابها بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي.أنماط تنظيم يمكن أن تحدث التغيير المناسب من خلال الأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، بما يساير من جهة ضغوطات المنافسة اللامتكافئة، ومن جهة أخرى التغييرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات.[10]

إن القصور الواضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية:

–سيادة إدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار، وعدم الاستفادة من مزايا التخصّص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة

– عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيّرين أكّفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

–الاكتفاء بالإشباع الداخلي المبني على التقليد:عدم القدرة على التفكير في التوسع والابتكار داخل المؤسسة الواحدة أو حتى داخل مجموعة مؤسسات متشابهة من حيث الإنتاج أو متكاملة الإنتاج.

–التنظيم المعتمد في جل مؤسساتنا ص.و.م ذات نمط تقاولي أو وظيفي بحيث يعطي للمسير الدور الأساس في مجال الإنفراد باتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المشورة،

–عدم تشجيع الإبداع من قبل المسيرين، وانعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني نتائج البحث العلمي من قبل المؤسسات، بل انعدام حتى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث، وعدم الاهتمام ب: التقاول من الباطن، وسواد المصفوفة القطاعية،

–ركون المسير الوطني بشكل عام إلى الأساليب التقليدية القديمة خاصة في المجالات العقابية لتسيير العمال والإدارة والإنتاج والتسويق وعدم السعي إلى طلب المعارف التطبيقية الحديثة التي تساعد في أيجاد الكثير من الحلول

– نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد بصورة عامة ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات ويعزى ذلك في نظرنا إلى افتقار جل المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب نوعا وتوقيت ومكانا من خلال الأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، بما يساير من جهة قواعد اقتصاد السوق وضغوطات التنافس اللامتكافئ مع السلع والخدمات الأجنبية وغياب التكامل القطاعي.

بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والإدارية المندرجة ضمن المعيقات الطبيعية التنوع الناتجي ومشاكل تسويقية أخرى، نقصد بالتنوع الناتجي أن الدخلاء الجدد يواجهون ولاءات قائمة للمستهلكين وعليهم مجابهة هذا التحدي. والولاء هو دالة في الرضا.إذ كثيرا ما يواجه الداخلون الجدد بولاء ووفاء زبائن الصناعة بمنتجات معينة حازت على ثقتهم بفضل سمعتها ومركز علامتها،وتمييز مواصفاتها[11]،سواءا كانت المنتجات القائمة من منتجات محلية لمؤسسات كبيرة أو لمنتجات مستوردة،ذلك بالإضافة إلى أن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعانى من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، أيضا من ضمن المعيقات الطبيعية الإحجام عن استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نظرا لجهل مسيري هذه المؤسسات للخدمات التي تقدمها مثل: التجارة الإلكترونية سواء مع مؤسسات أو أفراد، التوظيف في المؤسسة، الإشهار، البريد الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية، التكوين الإلكتروني لمسيري وعمال المؤسسة.

نقول : مقابل هذا الوضع المقيد إداريا، ونظام بنكي شبه مغلق، ومحيط غير مستقر إلى حد ما، وعدم توفر الإمكانيات والقدرة المادية والمالية اللازمة للاستمرار تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مع حداثة تجربتها منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والاستمرار، إن هذا الوضع بهذه المعيقات سيؤدي حتما إلى ضعف مؤسستنا وعدم استقرارها، وإن أستمر الحال نعتقد أنها ستصاب بقلة المناعة وعدم القدرة على الاستمرار، بل سيؤدي حتما إلى توقفها وزوالها، وتتحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى المجال التجاري ليتدعم اقتصاد البازار، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل و.. الخ، ومع الصورة إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح والانطلاق بل تحقيق النمو والتطور، وذلك فقط بتوفير مستلزمات الاحتضان والتأهيل والتطوير.[12]

ثالثا: إجراءات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

نعتقد بضرورة تبني سياسات متجددة واضحة المعالم والأهداف من قبل جميع المتعاملين الاقتصاديين وفي كل المستويات، ومدعمة من قبل السلطات العمومية، بما لها من إمكانيات وأوات توجيهية، وترتكز هذه السياسات أساسا على:

- تدعيم المؤسسات القائمة ومساعدتها خاصة في مجال التمويل والتكنولوجيا وأساليب التسيير، مع تشجيع وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو المؤسسات ص.و.م ونشاطاتها المقاولة من الباطن.
- تكثيف الأنظمة الجبائية لفائدة المؤسسات ص.و.م ونشاطات الضرورية تشجيعها لتطورها
- توفير الإمكانيات الضرورية ومتطلبات التأقلم من أجل التكامل مع الاقتصاد العالمي والتحديات المرتبطة بالعولمة.
- وضع إستراتيجية شاملة تبين القطاعات التي تتوفر فيها مؤسساتنا على امتيازات تنافسية أكيدة.
- توفير البيئة وظروف التشغيل لليد العاملة

ونؤكد أن وضع هذه الإستراتجيات والسياسات لا يمكن بأي حال أن يكون بشكل إنفرادي من قبل السلطات، بل ينبغي أن تقوم على أساس مشاركة واسعة من قبل كل المعنيين.

بالنسبة للتوجهات المستقبلية في الوقت الحاضر لتحقيق القدرة التنافسية لهذه المؤسسات يتطلب ما يلي:

1 عصرنة الإدارة أو الدعم الحكومي إداريا:

أي ضرورة العمل الجاد لإعادة تنظيم هياكل ومهام المحيط الإداري بما يمكن تكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل الإدارية البيروقراطية واختلالات التسيير، وهذا يدفع إلى تبني سياسة إدارية شفافة مع تكوين ورسكلة الموظفين وتسطير أهداف إدارية محددة والقيام بالتقييم الدوري.

2- تطوير المنظومة المصرفية:

- إن مسألة التمويل تبقى دوما إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات ص.و.م، باعتبار على أن نمو اقتصاد ما يتوقف على إمكانيات تمويله، ولا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إلا بتوفرها على رؤوس أموال كافية، ولهذا بضرورة العمل على تطوير المنظومة المصرفية ككل وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالاتها في مجال وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع وتقديم القروض، مع تشجيع قيام بنوك ومؤسسات مالية خاصة قادرة على المساهمة في التمويل من خلال التركيز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية في تمويل الصناعات الصغرى والمتوسطة.

ولا محالة أنه بتوفر المنافسة بين المؤسسات المالية ستتحسن العديد من العاملات وسينتعش السوق المصرفي وبالتالي تتوفر إمكانيات تمويل مختلف المؤسسات بما يعطي لهذه الأخيرة قدرة كبيرة على تجسيد جهودها التنموية، ومع أن السلطات العمومية في الجزائر أحدثت مؤسستين ماليتين لتسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات ص.و.م برأسمال قدره 30 مليار دج، وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج إضافة إلى صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات ص.و.م الذي أنطلق فعليا منذ مارس 2004 والذي ساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل [13] إلا أننا نشير أن مشكلة التمويل تبقى دوما متجددة، لذلك نعتقد أن على الجهات الوصية وهي تعمل جاهدة في هذا الجانب أن تستغل كل ما هو ممكن داخليا في إطار تطبيق سياسة إصلاح المنظومة البنكية والمالية في إعداد واقتراح آليات مالية جديدة لصالح المؤسسات ص.و.م، وخارجيا من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة، وبرامج التدعيم المختلفة. تأمين التمويل والاعتماد المالية بشروط ميسرة وبأسعار فائدة مناسبة،وتخفيض معدلات التضخم وإزالة الحواجز التي تعيق التجارة وتخفض من رسوم الإنتاج والضرائب الغير مباشرة وغيرها.

3– مشكلة العقار:

أدى غياب سياسة وطنية واضحة للتهيئة العمرانية وفوضى إجراءات الاستفادة والتدخلات السلبية للإدارة إلى أبرز مشكلة العقار الصناعي بصورة أثرت بشكل كبير على انطلاق الكثير من المؤسسات، مما يستدعي التدخل العاجل للسلطات العمومية لتسوية الوضعية القانونية لمساحات الأراضي التي استفاد منها المستثمرين وكذا إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية لتدعيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعي للعمل وفق مبادئ المتاجرة.

4– تكوين ورسكلة المسيرين:

نرى أنه من أجل مسايرة التغيرات العديدة والمتسارعة وتمكين مدراء ومسيروا المؤسسات ص.و.م من التأقلم، ضرورة وضع برامج وطنية إلزامية تزود المسيرين بالمعارف والأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، وهذا من خلال تقنين دورات للتكوين والرسكلة وتدعيم المكتسبات المعرفية وعصرنتها خاصة المعارف التطبيقية المباشرة، كما نرى بضرورة فرض مستوى دراسي مقبول لكل مكلف بالتسيير، مع إنشاء هيئات متخصصة في الرسكلة كفيلة بتقديم خدمات الدعم الفني والتكوين والاستشارة و....، بهذا فقط نستطيع أن نضمن إلى حد ما بأن هناك دوافع ذاتية لدى كل مسير من أجل التأقلم أو على الأقل للتفكير الديناميكي الذي يمكنه من استيعاب تغيرات المحيط المتتالية والمتسارعة.

5– في مجال البحوث التقنية والإنتاج وتكنولوجيا المعلومات:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات والخدمات المتقدمة للمعلومات والاتصالات تأثيرا عميق على إيقاع الاقتصاد، كما تلعب أدوارا هامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،..وتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ المصادر الهامة لاستحداث التكنولوجيا الجديدة ولاسيما في البلدان الصناعية، ولكن هناك حاجة إلى تكييف التكنولوجيا لتلائم الاحتياجات المحلية واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في البلدان النامية[14]، فتشجيع التكنولوجيا المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة والنظم المتقدمة في تنظيم الإنتاج يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للنمو ومستقبل هذه المؤسسات والقدرة التنافسية للسلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة محليا في مواجهة الواردات، [15]كما ينبغي إسناد دور أكبر إلى الجامعات والكليات التقنية في استحداث ونشر التكنولوجيات بالاشتراك مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة واستخدام وسائل الإعلام لنشرها.

6- المقاولة من الباطن، الخوصصة أو الشراكة:

يقصد بالتقاول من الباطن: أي إسناد نشاطات معينة للغير، وبعبارة أخرى تلك الوظيفة التي ترتبط من خلالها مؤسسان ص.و.م بحركية مؤسسات كبيرة تلعب دور المحرك، ونرى أن جل مؤسساتنا ص.و.م تستطيع ضمان بقائها من خلال تخصصها في منتجات معينة مدرجة في برامج إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى كبيرة مستغلة [16] في ذلك ميزة توفر اليد العاملة الرخيصة، وقد تأخذ هذه المقاولة أشكال عديدة منها الخدمات والصيانة...، ونرى أن هذا الأسلوب من النشاط وهو أداة في يد مؤسساتنا الكبيرة إذا أعتمد يضمن لها تخفيض تكاليف الإنتاج وإحترام مواعيد التسليم وتقليل المخاطر بل اقتسام المخاطر مع المقاولات من الباطن، ويشكل بالنسبة لمؤسساتنا ص.و.م مجالا واعدا ودائما يضمن تطورها التكنولوجي الذي سيكون انعكاسا لمدى تطور المؤسسات الدافعة، كما يضمن استمرارها من خلال إعادة تشكيل الوظائف والمنتجات وفروع النشاطات التي تساير المتطلبات الاقتصادية، وبهذه النتائج تبرز أقطاب هامة للشغل والإبداع تقضي على الحلقة المفرغة للفقر والبطالة وتمن من تنمية القدرة التنافسية لمختلف المؤسسات التي تعتمد هذا الأسلوب كعنصر من مكونات الإستراتيجية التي تتبناها من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل الإدارية البيروقراطية واختلالات التسيير،

7-الإعلام والاتصال والتسويق:

إن وفرة الإعلام الاقتصادي ولاستفادة منه شرطا أساسيا لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة نوعا وتوقيتا، باعتبار أن اقتصاد السوق هو اقتصاد الإعلام، لذلك يعتبر إنشاء بنك أو هيئة لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وبعثها عامل مهم لتوجيه المؤسسات ص.و.م وتطويرها ونموها، وللسلطات العمومية دورا أساسيا في هذا المجال، أيضا الاشتراك في المعارض الدولية وإظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة كما يساعدها على اللقاء بالعملاء الكبار وبناء علاقات متجددة وإقامة جسور من الاتصالات مع المشتركين المحليين والدوليين والسعي نحو الأسواق الخارجية لتسويق منتجاتها.

8-الاستفادة من تجارب الآخرين :

انطلاقا من مبدأ " الحكمة ضالة المؤمن" ... نرى بضرورة السعي الجاد لاستغلال كل ما هو متاح من تعاون ثنائي أو متعدد من أجل اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية لدفع وتأهيل وتنمية وتطوير مؤسساتنا ص.و.م اعتمادا على تجارب الآخرين الرائدة في هذا الميدان. [17]

9-الاستقرار الأمني والسياسي:

لا احد ينفي أهمية هذا العنصر على واقع مؤسساتنا الاقتصادية ككل، فعدم استقرار هياكل ومؤسسات الدولة والوضع الأمني المعيق لكل حركة مقابل التغيرات والمتتالية في جميع المجالات محليا ودوليا كان له التأثير السلبي المباشر على كل المجهودات التي كانت تبذل في كل مرة لانطلاق مؤسساتنا الوطنية، وببساطة لنا أن نطلع على الخسائر الكبيرة التي تحملها جل المؤسسات بل تحملها المجتمع ككل نتيجة الوضع اللامستقر خلال فترة ماضية.

رابعا: مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض دول العالم

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة اتفاقا على أهميتها أو موقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركا لعملية التنمية والنمو الاقتصادي

فالمحور الرابع سنحاول من خلاله تصوير نماذج للاهتمام بال م ص م ومكانتها في اقتصاديات الدول الحديثة المتطور منها والنامية.

بما أن الحديث عن الـ م ص م كإستراتيجية تنموية فعالة لدى معظم المفكرين الاقتصاديين باعتبارها الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة، فإن الدول المتطورة وكما هو معتاد كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي استفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنحاول أن نبينه في الفقرة الموالية:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة:

تحتل الـ م ص م مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتطورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ نجد أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على قطاع الأعمال الصغيرة بشكل كبير فيقول ديفيد بيرش (David Birch) أستاذ الاقتصاد في معهد ماساشوستش للتكنولوجيا (MIT) ببوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية " بأن جزءا كبيرا من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أحدثتها الأعمال الصغيرة، نجد فيها أن 90 بالمائة من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، توظف أكثر من نصف اليد العاملة وأن 37بالمئة من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير، وأن 25 بالمائة من هذه المؤسسات يوظف كل منها مئة أجير.[18]

كما تبين بأن المؤسسات الصغيرة الجديدة قدمت الجانب الأكبر من العشرين مليون فرصة عمل التي تولدت في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1970-1980 وزاد هذا الاتجاه خلال فترة الكساد الحديث خلال الثمانينات.

ويقدم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكونغرس كل سنة تقريرا عن حالة الـ م ص م، وأوضح تقرير سنة 1996 أن النمو كان كلمة السر للاقتصاد الأمريكي والـ م ص م في سنة 1994، وأن قطاع العمال الصغيرة أظهر قدرة خارقة على تعبئة الموارد وتحقيق نمو جديد في اقتصاد يأخذ بأسباب التحول، وقد أضافت الصناعات التي تسودها الـ م ص م فرص عمل بمعدل يقرب من ضعف ما إضافته الصناعات التي تسود فيها المؤسسات الكبيرة 11.4 % بالمقارنة مع 5.3% وهذا في سنة 1994، وقد إقترح في هذا التقرير برنامجا ضريبيا طموحا يتضمن معدلات ضريبية أقل على الـ م ص م معطيا بذلك دفعة قوية لمؤسسات الأعمال الصغيرة البالغ عندها آنذاك حوالي 18 مليون مملوكة ملكية خاصة.

لو انتقلنا إلى الدول الأسيوية لوجدنا أن مركز تفوقها الصناعي ومنافستها للدول الأوروبية العملاقة وأمريكا يتمثل أساسا في القدرة التنافسية التي تتميز بها مؤسساتها الاقتصادية والتي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الكبيرة منها كاليابان أو الدول الآسيوية المصنعة حديثا التي استطاعت في فترة وجيزة أن تغزو بمنتجاتها الأسواق العالمية إلى جانب المنتجات الأمريكية. كما أن الإتحاد الأوروبي الذي تعتبر فرنسا وإيطاليا من الأعضاء الفاعلة فيه يمتلك نسيجا صناعيا صناعيا يتكون من 17.9 مليون مؤسسة من الحجم الصغير والمتوسط حيث يقوم بتشغيل نسبة 66 % من اليد العاملة الأوروبية.

2المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

لا يمكننا أن ننكر المجهودان التي أصبحت تقوم بها الدول النامية للنهوض بهذا القطاع كالهند، باكستان، تونس، مصر والجزائر. إذ يشير تقرير وزارة الصناعة التونسية إلى أن عدد المؤسسات التي تشغل ما يفوق 10 عمال حوالي 5212 مؤسسة تتركز غالبيتها في قطاع النسيج والملابس كما تساهم في دفع التصدير بنسبة 53.5% من صادرات القطاع الصناعي، وتوفر حوالي 250 ألف منصب شغل. وهذا راجع

أساسا إلى الاهتمام الذي حظيت به الـ م ص م والمتمثل في مجموعة من البرامج التي تهتم بتحسين مستوى المؤسسة التونسية ومحيطها نذكر منها: برنامج التأهيل، برنامج مساندة المؤسسات الصغرى، إنجاز برنامجين للجودة بهدف غرس ثقافة الجودة لدى المؤسسات الاقتصادية التونسية، وكذا بعث حاضنات الأعمال كآلية لاستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويبدو أن هناك نوعا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصال بينهما، فمن ناحية لا تستطيع هذه المؤسسات التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العاملية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات.

وفي الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقا آخر للمساندة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة بها رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات.

كما تقوم الحكومة الهندية أيضا بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية التي تشمل شبكات توزيع والمياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والبنوك والموارد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية وغيرها، وفي هذا الصدد تقرر مؤخرا إنشاء مجمع صناعي ضخم تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدا فرعيا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك، ويتضح جليا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإغفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة[19].

الخـــاتمة:

من خلال الدراسة الموجزة التي قمنا بها لمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نموذج التنمية الاقتصادية يمكننا استنتاج ما يلي:

1. تختلف آراء الاقتصاديين في المفاضلة بين نموذج الصناعات الثقيلة كأسلوب للتنمية، ونموذج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لكننا نعتقد بفكرة ضرورة تشجيع الـ م ص م كنقطة انطلاق في تنمية الصناعات الضخمة والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، خاصة لدى الدول النامية التي لا تتوفر على موارد وتكنولوجية لإقامة مشروعات كبيرة تصعب إدارتها.
2. تعتبر الكثير من الدول في الوقت الحاضر أن الـ م ص م قاطرة التنمية الاقتصادية وهذا لأهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبرى، خاصة في مجال توفير مناصب الشغل والتأثير الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتجدر بنا الإشارة إلى أننا ننكر الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ أننا نعتبر الـ م ص م دعامة رئيسية لهذه المؤسسات تتكامل فيما بينها لترقية الاقتصاد خاصة من خلال آلية المقاولة من الباطن.

- تواجه المؤسسات الص و الم لعدة عراقيل سواء من المحيط "بيروقراطية الإدارة،التمويل..."أو مشاكل داخلية"نقص الرشادة في التسيير"، ولكن في كل الأحوال إطلاق نسيج واسع من المقاولات المنتجة على مستوى السوق الوطنية والجهوية رهان ينبغي أن يتجند له الجميع بشرط أن يتجاوز التجنيد جانب الخطاب السياسي إلى التسهيلات الذكية في الجانبين :تسهيلات التمويل والمرافقة، تسهيلات التسويق وضبط التجارة الخارجية.خاصة أن الجزائر غير ملزمة لحد الآن ببروتوكولات حرية التجارة،

الاقتراحات:

- ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان.
- ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع الإستفادة من تقنيات التسيير،والتعرف على خطوات إنجاز مثل هذه المشاريع.
- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة لتشجيع تمويل هذه المشاريع.
- تنمية روح العمل الحر لدى الرواد والابتعاد عن الوظائف الحكومية التي تقتل روح الإبداع والابتكار فيهم.
- رفع القدرات التنافسية للمشاريع الرائدة والتنسيق والتعاون بين جميع الفاعلين الاقتصاديين.
- مد الجسور بين الجامعات ومراكز البحوث وبين الصناعة لتجسيد كل الأبحاث المكدسة في مكتباتهم وتحويلها إلى مشاريع مؤسساتية تخلق سلعا مادية بتكنولوجيا محلية وتغني عن التكنولوجيا المستوردة.
- ضرورة الاهتمام بالفعاليات والأنشطة التي تقام في مجال الشراكة الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي،والتركيز في هذا المجال على المعارض والدورات التكوينية.

المراجع والتهميش:

[1]– كمال ممدوم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني: الدار،الخلدونية، الجزائر، سنة2000، ص158.

[2] عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس، مشكلات م ص م وأساليب تطوير قدرتها التنافسية،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار سطيف 2004 ص 421

[3] بلمحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الاقتصادي المعاصر،مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد 8،المركز الجامعي خميس مليانة، 2008،العدد 8/،ص،ص،ص:253،254،255

[4] نفس المرجع السابق، ص 256.

[5] بوعمامة علي، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر،مداخلة في الملتقى الوطني الرابع حول " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " رهان جديد للتنمية في الجزائر،جامعة سكيكدة، 13-14 أفريل 2008، ص 10.

[6] عيسى عيسى،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف 2009مرجع سابق ص .260

[7]– تومي ميلود، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 16، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2009، ص 51

[8] لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير من أجل تقرير سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، المجلس الاقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة العشرون،الجزائر/جوان 2002، ص 44

[9] محمد الهادي مباركي،المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، يوم8-9 أفريل 2002،جامعة عمار ثليجي– الأغواط، ص91

[10] ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص998.

[11] قوفي سعاد، هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر "2008/2003" مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد صناعي،بسكرة،الجزائر،2010، ص 22

قوفي سعاد،هيكل صناعة قطاع الهاتف النقال في الجزائر "2008/2003" مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد صناعي،بسكرة،الجزائر،2010، ص 22

[12] تومي ميلود،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 16،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2009، ص 54

[13] مضمون عرض السيد وزير المؤسسات الص و الم و الصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزيون،راجع www .pmeart_dz.org

[14] بن عنتر عبد الرحمن،الدعائم الأساسية للإرتقاء بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقومات نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 18، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010،ص 45

[15] بكر محمد رسول،الصناعات الصغيرة و الحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية،تقرير مقدم لمؤتمر العالم العربي الذي عقده منظمة العمل العربية بالقاهرة من 4 إلى 11 أفريل 1994،ص 35

[16] قوفي سعاد، الشراكة الصناعية:فرص جديدة لصناعة الأعمال عن طريق دعم المشاريع الريادية. حالة الجزائر. مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق،أيام 03/02 ماي 2011،ص 8

[17] تومي ميلود، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مرجع سابق ص 62.

[18] بريش السعيد، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:حالة الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد18،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007، ص .59

[19] حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند،راجع:www.islam-online.net